بعض المظاهر السياسية وعلاقتها بالتطرف الديني

الدكتور محمود أحمد الديك

جامعة الفاتح

لقد أصبحت مشكلات التطرف والتعصب والإرهاب من القضايا المهمة، والخطيرة على مختلف المجالات، وإن آثار هذه المشكلات يتعدى الدولة القطرية، بل إنه بات يهدد الأمن والسلم والاستقرار في العديد من بقاع العالم، وتهمنا في هذه الورقة مناقشة قضية "التطرف الديني وربطه بالأزمات السياسية" التي أصبحت حقيقة لا يملك أحد تجاهلها أو تجاوزها، وباتت تهدد كيان بعض المجتمعات في وحدتها الوطنية، وتفجر الصراعات التي من شأنها تعطيل حركة المجتمع، وعرقلة التنمية والتطور العلمي.

فالغلو والتطرف ظاهرة تستحق التوقف والتأمل والدراسة؛ لمعرفة أسبابها ودوافعها ونتائجها على الفرد

والمجتمع، فالتطرف يعتبر ورقة ضاغطة تستخدمها الدوائر الامبريالية، وتحاول إلصاقها بالعالم العربي

الإسلامي المعاصر، ولا يخفى على أحد أن العديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة، تمَّ استقطابها من قبل بعض العواصم الغربية، وقدمت لها المساعدة المادية، ووفرت لها الوسائل الإعلامية؛ لتنفث أفكارها المدجنة من قبل الدوائر الرسمية وفقاً لمصالحها وتوجهاتها في العالم الثالث.

وقبل الدخول في تحليل هذه المحاولة، ينبغي توضيح ما المقصود بكلمة (التطرف)، التي تقابل في الفرنسية (Fanatique extremiste) وهو الشدة أو الإفراط في شيء أو في موقف معين، فالتطرف أو المتطرف تعبيران منفِّران، يثيران الاشمئزاز والرفض، ويوصلان إلى العداء، والمتطرف أفقه ضيق جداً، وتجده متشنجاً ومتناقضاً، ولا يمكن الوصول معه إلى تفاهم، ويشير بعض علماء الاجتماع إلى سلوك المتطرف بأنه مريض نفسانياً وعقلياً، وهناك مجموعة من الأفكار تسيطر عليه، وتوجهه نحو اللامعقول، وتوجد هذه الظاهرة عند الإنسان الذي لا يستطيع تحمل مسؤولية تصرفه، وتكون ردة فعله غالباً غير واعية، وهي تصب في اتجاه العنف، أو المقاومة السلبية[1].

والسؤال المطروح الذي نأمل جميعاً مناقشته هو: هل تتحمل الأديان مسؤولية التطرف؟.

والتطرف ظاهرة عُرفت في العديد من دول العالم، في القضايا الدينية والسياسية والمذهبية والفكرية ...، وأما فيما يتعلق بالتطرف الديني، فقد دأب كثير من الدراسات والبحوث في الغرب، على إطلاق تسمية (الأصولية) مرادفاً للتعصب، في وصف كل اتجاه متزمت، أو مذهب لا يقبل الحوار أو النقاش، استناداً إلى قفل باب الاجتهاد، ويهدف بعض أنصار هذا الاتجاه إلى ردِّ الناس إلى نمط من الفكر والمعيشة والتصور الذي كان يُعدّ، في فترة من الفترات، التزاماً للأجيال الأولى في ظروفها ومقاييسها، وهذا الوصف قد يبدو صحيحاً حين أطلقه الغرب على ممارسات الأصولية الإنجيلية، والأصولية الهندوسية، والأصولية الشيوعية، والأصولية التوراتية ... ،ولكنه بعيد كل البعد عن الأصولية في الإسلام.

(1) مصطفى حجازي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص257.

وقد تطور مفهوم التطرف في التاريخ المعاصر إلى الفكر الشيوعي، وبعض المذاهب والفرق الدينية غير الإسلامية، ممن أقدمت جماعة منهم على الانتحار؛ لاعتقادهم أن أرواحهم صعدت إلى السماء، وأن أجسادهم هي التي فنيت. وهذا التطرف قد ينطبق على بعض (الجماعات الإسلامية المتطرفة) التي تنظر إلى العالم كله، نظرة الخوارج إلى جمهور المسلمين على أساس أنهم حطب جهنم، دماؤهم وأعراضهم وأموالهم هدر مباح.

ومن نافلة القول إنه، على الرغم من الثورات الهائلة في مختلف العلوم والمعارف التي سخرها الله لخدمة الإنسان، فقد ظهرت نزعات معاكسة، تبنتها بعض الجماعات التي تبنت جانباً أو أكثر، تحت تسمية الإسلام السياسي، متخذة بعض شعارات الإسلام ستاراً، ودرعاً لطرح الأفكار المتعصبة المتحجرة، التي لا تؤمن بالتسامح وانفتاح العقل نحو الأصلح، إن هذه الجماعات لا تعترف بالآخر، وهي تلجأ إلى أساليب عقيمة في الحوار، أو التوجه نحو العنف. إن هذا الربط بين المفهوم المتطرف، وأصول التشريع الإسلامي ربط هزيل ومائع؛ لأنه يسقط من حسابه أهم خاصية من خصائص هذه الشريعة السمحة، ألا هي المرونة والتطور والتسامح في ظلال القيم الإلهية الثابتة، هذه الخاصية التي سمحت بشكل واقعي ظاهر بأن تكون الشريعة الإسلامية هي الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان انطلاقاً من مبدأ: ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ (سورة البقرة/256)[1].

فما احتل التطرف الديني مساحة، إلا تلك التي تعجز " الدولة" عن ملء فراغها، أو التي يخليها تدهور العمل السياسي، الذي كثيراً ما اضطر بعض الجماعات إلى التستر بالشعار الديني، أو استعارته ولو مموهاً؛ لكي يبقى على صلة ما "بالجماهير" التي دفعتها الخيبة، وهزيمة مشروعها المدني إلى "الإيمان" عائدة إلى " الينابيع" في فجر المسيحية، أو فجر الإسلام.

إن الإسلام لا يعاني من مشكلة الأصولية الإسلامية المعتدلة مفهوماً ومضموناً، بل إن المسألة تكمن في المشكلة مع المتطرفين؛ ذلك أن الذين يحتكمون إلى الأصول الإسلامية ذات المفاهيم، والأسس البنيوية السلمية التي ارتقت بالمسلمين إلى سدة المجد، يدركون جيداً ما فيها من تسامح وحب وخير، ويقدرون ما تشتمل عليه

(1) مراد هوفان، الإسلام كبديل، الرياض، 2001، ص 105.

من مرونة وتطور، ولا يمكن أن يشكلوا بحال من الأحوال، عبئاً علي أي وطن إسلامي أو غير إسلامي[1].

إن ظاهرة الصحوة الإسلامية الواعية، هي ظاهرة صحية على الأمة وعلى الإنسانية قاطبة، وخير ظاهر، ولكن ينبغي ترشيدها وتوجيهها الوجهة السليمة، وهي دون شك مسؤولية الدعاة، وأصحاب الفكر الإسلامي المتنور القادر على استيعاب الآخر دون احتوائه، فعليهم أن يحولوا دون تجميد المبادئ والقيم والفكر الإسلامي وتسييسها؛ كي لا تصير معاول ومقاصد هدامة، تسيء إلى الإسلام أكثر مما تحسن إليه، وتعود على المسلمين بفادح الضرر والأذى، في الوقت الذي نرى فيه، ونرصد أن الغرب المتعصب، وفق منهجه المبرمج، نصب نفسه الناصح والمرشد والمحذر من التطرف الإسلامي المزعوم المفترى عليه من قبل أعوانه.

ولا يمكن التصدي لظاهرة التطرف، دون الوقوف على أسبابها وبواعثها ومعرفة آثارها، وتسهيلاً لذلك قسمناها إلى أربعة عناصر:

أولاً: التطرف اللاديني أو العلماني (Latcite Qu laiticisme)

إن سلوك بعض الدول الإسلامية، إزاء الانحلال والفساد الخلقي، سلوك محيّر، فثمة دول لا تفعل ما يجب إزاء تفشي البغاء والرذيلة وتفسخ الأسرة وتمزق الروابط الاجتماعية، ولا تعمل ما يجب عمله اتجاه شيوع الخمور والمخدرات، ونسمع حاليا عن الزواج العرفي الذي لا يعير اهتماماً لبناء قوام الأسرة على أسس سليمة، إلى غير ذلك من البدع المشينة التي يصعب حصرها، فهذه السلوكيات، والسكوت عنها يجدها دعاة التطرف ذريعةً لبثّ أفكارهم من خلال إثارة مشاعر الناس الدينية والأخلاقية.

إن وسائل الإعلام المتنوعة تتحمل دوراً مهماً في تفاقم هذه الظاهرة، بعد أن أصبحت وسائله داخل كل بيت، تعرض الجريمة وتشجع على الرذائل، وتدعو إلى تمزيق الروابط الأسرية، ويتم إدراج القتلة والمجرمين دوماً في عداد الأبطال المغامرين، والطفل، في هذا الوسط، لا يبلغ سن العاشرة، حتى يشاهد بعينيه عشرات الممارسات من جرائم القتل، ومئات القرائن المفهومة التي تدعو للبغاء

(1) فاطمة جمعة، الاتجاهات الحزبية في الإسلام منذ عهد الرسول حتى عهد بني أمية، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ص 36.

والرذيلة، وعشرات المسلسلات التي تطالب، بوضوح، بوجوب نبذ التربية الإسلامية التي تتسبب في (إرباك) التوجه الحضاري للجيل الجديد، هذا فضلاً عن الفساد الذي ينشأ من استعمال الأشرطة السينمائية غير المراقبة إعلامياً.

إن هذه الوقائع حقيقية، نملك عليها مئات الشواهد والأدلة، وكلها تسهم في تجزئة وشطر المجتمع إلى شطرين متباعدين أيما تباعد، فإما انحلال كامل وتفلت كامل، وتبعية عمياء لكل اتجاه خال من الفضائل، وإما غضب عارم شامل، وضياع تام للثقة المفترضة بين الشعوب الإسلامية، وحكوماتها وقياداتها الوطنية على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والدينية، وبذلك يصبح المجتمع ضحية لأطماع المستغلين والسماسرة الذين يجيدون استثمار هذه العواطف الهائجة وتوظيفها لخدمة مصالحهم الأنانية في محاولة إثارة الفوضى، في ظل المتناقضات الصارخة في الطرح والمعالجة للمشكلات التي تعاني منها بعض المجتمعات.

فالتطرف العلماني إذن يُعد سبباً رئيساً في ولادة التطرف الديني أو العنف الديني، وقد تكون الصورة معاكسة، كما حدث في فرنسا، فقد عانت الويلات من الحرب الدينية خلال القرون الماضية نتيجة التطرف، فقادها زعماء الإصلاح إلى تبني العلمانية مخرجاً من تلك الأزمة التي كادت أن تدمر الدولة، ولم يعد الدين شرط الهوية.

لكي ندرأ الخطر على الأمة الإسلامية علينا استيعاب حركة التاريخ والاستفادة من دروسه، وإلا ما جدوى دراسة التاريخ الإسلامي، ولكي ننزع فتيل الفتنة والفرقة في المجتمع الإسلامي، ينبغي توجيه الصحوة الإسلامية المباركة، من خلال تضافر الجهود لمكافحة التطرف بالحكمة، واتباع أسلوب ومنهج الجدال الحر الديمقراطي، وفي الوقت ذاته، محاربة ظاهرة الانحلال والفساد الأخلاقي، على أساس التوازن والوسطية، لا إفراط ولا تفريط، من أجل الحفاظ على الفضائل والقيم الخلقية النبيلة مهتدين بالنصوص التشريعية، بدءاً بالأسرة بوصفها نواة، والمدرسة، والمجتمع، ثم توجيه أدوات السلطة ووسائل الإعلام نحو تحقيق هذه الغايات.

ثانياً: الولاء والتقليد الأعمى للغرب

لقد نشأت في مطلع القرن الماضي، حركة التغريب في العالم الإسلامي، وهي حركة تجمل سعيها في تقليد الغرب، في مختلف أنشطته، وقد بدا لها أن التقاليد الغربية كانت سبباً من أسباب التفوق الحضاري، على أساس أنه سنة كونية ظاهرة، وقد وجدت هذه الظاهرة صداها في أكثر الجامعات والمؤسسات التعليمية، وكانت تنفخ فيها باستمرار، مراكز التعليم الخاصة للمؤسسات التنصيرية، لقد كانت دعوة هؤلاء تتلخص في ضرورة اتباع أوربا في أنظمتها، والتشبه بأنماط حياتها وسلوكها وعاداتها الخاصة، في الملبس والمسكن والمأكل والمشرب... ، وغاب عن بال هؤلاء أن قوانين الحياة محكومة بظروف كل أمة وموروثاتها وتاريخها، وسرعان ما وجد هؤلاء أنفسهم على موائد الغرب، أكثر ضياعاً من الأيتام في مأدبة اللئام، وتبين أن الحضارة الأوربية التي نشأت أساساً على المبدأ النفعي، لا تعترف بمعاناة الأمم إلا بقدر مصالحها فيها، وهكذا فإننا نرى مرة أخرى المجتمعات الإسلامية مشطورة إلى شطرين متفرقين متناقضين هما :

- الأول: تيار أسلم قيادته للغرب، فولاؤه لتاريخ الغرب ورجاله وثقافاته وتقاليده ولغاته أعظم من ولائه لأمجاد أمته، لا يكاد يتحرك في شرايينه دم عربي أو إحساس إسلامي، بقدر ما يتباهى بتقليده الأعمى للتيار الغربي المفرط.

- والثاني: تيار أغلق على نفسه أبواب الحياة والفكر، وانكفأ على ذاته، ورأى في الغرب شراً محضاً وفساداً مطلقاً، ورفض التعامل مع أساب الحضارة النافعة، خلال مرحلة معينة، من خلال إعراضه عن استعمال بعض الوسائل، مثل الهاتف والكهرباء والصورة والسيارة والمصرف وغيرها، وقد عدّها بدعاً؛ لأنها جاءت من الغرب الذي يصفه بالشيطان، وقد جُنّد هذا المتطرف سلبياً؛ لمواجهة العالم كله بدءاً بحكوماته الوطنية، ومن ثم مجتمعاته الإسلامية بشتى الطرق[1].

ولسوء الحظ، فإن التطرف السياسي والديني له نفوذ كبير على شريحة كبيرة من الشباب، لأن هذه الفئة، إن لم يتم تحصينها وتفريغ طاقاتها الحيوية، وإشراكها في البناء والتحول والتنمية، فإنها قد تتحول إلى العنف، فيتم استقطابها من قبل الجماعات الإرهابية المسيَّسة، وفي أسوأ الحالات، فإن الخيار الآخر هو السقوط من المجتمع، عن طريق مفاسد المخدرات، وهو مرض آخر يقتل الشباب

(1) عمر أحمد الفرجاني، أصول العلاقات الدولية في الإسلام، دار اقرأ للطباعة والنشر والخدمات الإعلامية، طرابلس، 1988.

ويستنزف قدرة المجتمع على التجدد، وتشير بعض الدراسات الاجتماعية إلى أن الانفجار السكاني في عدد من المجتمعات الإسلامية، وازدياد نسبة الشباب العاطلين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 30، تعد عوامل لانتشار التطرف بكل مظاهره، فالسبيل للحد من هذه المشكلة، أو لنقل: أحد الحلول لهذا المنحدر الحلزوني، يكمن في تطور متوازن يشمل التعليم، والصحة، والعمل وحقوق الإنسان، وتطبيق القانون، وبناء المؤسسات في المجتمع المدني.

ثالثاً: التطرف الأصولي الصهيوني

يلاحظ المراقب أن منطقة الشرق الأوسط، كانت وما زالت، محور الصراع السياسي، والتيارات الفكرية بمختلف أصولها، من سلفية وقومية إلى غير ذلك، وقد تطورت الأحداث وتأزمت جراء القضية الفلسطينية، في ظل العدوان الإسرائيلي المدعوم من قبل التطرف اليميني الديني الصهيوني، الذي يمارس أبشع أنواع العنف والاضطهاد بحق الشعب الفلسطيني، متحدياً كل الأعراف والقوانين والقرارات الدولية، دون أن يخسر منزلته (ولداً مدللاً) للغرب، فالعدوان الإسرائيلي هو أهم أسباب ولادة ما يسمى عند الغرب (بالأصولية الإسلامية). وهي نتيجة لتمادي التطرف الصهيوني، ومع ذلك ودون شك، فهذه مغالطة تاريخية لا تقبل التأويل، فالنضال ومعركة التحرير لا تخضع لمقاييس مذهبية أو تطرف أو نحو ذلك.

إن قضية فلسطين هي قضية كل العرب والمسلمين، وهم في موقف دفاع مشروع ضد سياسة الاحتلال الاستيطاني، أضف إلى ذلك أن مجلس الأمن الدولي ما نزال نراه يقف متفرجاً أمام معاناة المسلمين في العديد من بقاع العالم، وخصوصاً في فلسطين العربية، وفي غيرها من المناطق الساخنة سياسياً، ويظل مجلس الأمن عاجزاً عن تسجيل أي موقف حازم، تجاه التطرف المعادي للمسلمين، الذي يمارس أبشع أنواع الاستبداد والقتل والتشريد، في عصر أصبح الاستعمار ممقوتاً لدى كل الشعوب.

وثمة مئات من الفلسطينيين يشكون من أن يتحولوا إلى جثث تحت أكوام الثلوج العاتية في جنوب لبنان في مرج الزهور، في مخيمات تفتقر إلى أبسط الحقوق الإنسانية، ومجلس الأمن يكتفي بأن يتمنى، وبكل خجل، على إسرائيل أن تنهي هذه المشكلة! من غير أن يكلف نفسه عناء إجراء أي عقوبات اقتصادية أو غيرها ضدها!.

ولقد ورد تصريح لمرغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانية السابقة، ترجمته إذاعة لندن وقالت فيه بكل صراحة : (لقد كان أمام الحضارة الغربية عدوّان رئيسان، الأول، وهو الشيوعية، وقد أمكن الانتصار عليها بدون دماء ... ولم يبق الآن أمام الغرب إلا عدو واحد، هو الإسلام !...)، إن هذا الأمر هو السبب (الجوهري) في ولادة تيار التطرف الديني.

رابعاً : التوجيه الخاطئ

وهنا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام مسؤوليتنا ـ باحثين وعلماءً ورجالَ دين وقيادات إسلامية ـ وتبقى الأسباب الثلاثة السالفة مسؤولية رجال السياسة والإعلام، فيما يعدّ التوجيه الخاطئ مسؤوليتنا نحن ـ رجال الثقافة ـ مباشرة.

إن منهاج التعليم والتربية الإسلامية عموماً بحاجة إلى إصلاح وتجديد، وثمة فتاوى وعدد من التفسيرات والاجتهادات صدرت في فترات من التاريخ، تبدلت ظروفها، وتغيرت أطرها ومبرراتها، فلابد من النظر إليها بوعي، واستخلاص دلالتها وإعادة دراستها، وتحليلها في ضوء المتغيرات والمعطيات الجديدة، ضمن توجيهات الكتاب والسنة، كما أن تخريج أجيال من حملة الشهادات الشرعية بثقافات منغلقة، غائبة عن حركة التاريخ، غير واعية بالعالم الآخر، (الأجنبي) بثقافته ولغاته التي نتأثر بها ونتعايش معها ـ يعدّ جهداً ناقصاً، ما لم يأخذ في اعتباره الطرف المقابل؛ لأن ديننا يحضّنا على التعامل مع الآخر، ولا حاجة للتذكير بأن الإسلام دين عالمي، يخاطب الناس، والدين معاملة[1].

ومن الناحية التاريخية، مرّ الفكر الإسلامي بتيارات ومفاهيم جامدة، منذ تفجر الصراع حول السلطة والخلافة والإمامة، التي درجت على الطاعة العمياء للحاكم، واعتبرته قانوناً مطلقاً، باستثناء فكر الخوارج وفكر المعتزلة، هذه الطاعة بحسب التقليد المعهود، ينبغي التمسك بها أمام (الأمير الجاهل)، ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، نعتقد أن هذه المرحلة قد تجاوزتها المتغيرات التاريخية والتطور الاجتماعي وتحرر الفكر، ولم يعد لها مكان سوى وضعها في ملفات المتاحف التاريخية[2].

(1) حيل كيبل، الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث، ترجمة نصير مروة، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992، ص43.

(2) ضريف محمد، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، مشروع قراءة تأسيسية، أفريقيا للنشر، 1988، ص38.

لقد أفلح العديد من القيادات الإسلامية في تجاوز ظاهرة التعصب المذهبي الفقهي التي كانت إلى سنين قريبة، من أكثر المشكلات الإسلامية حساسية، والمطلوب اليوم من قادة الحركات الإسلامية المعتدلين، ورجال الفكر في العالم معالجة مسألة الخلاف العقائدي والمذهبي، على أساس من الحوار والتفاهم والتعاون والتعايش باحترام.

إن وضع المسلمين اليوم في أغلب الأصقاع، لا يسرّ جداً، وقد فجع العالم الإسلامي يوم تحول الحوار والنقاش والخلافات السياسية والاجتهادية إلى العنف غير المبرر، وكان الأولى أن تكون وسيلته الحوار على أساس المحبة واحترام الرأي الآخر، لكن المتشددين، مع كل أسف، امتشقوا السلاح وسيلةً لتصفية خصومهم بالقتل والإرهاب ورعب الناس. إن ما جرى في أفغانستان، وفي لبنان من قبل، والجزائر اليوم، يمكن أن يتكرر في أكثر من عاصمة إسلامية غداً، إذا لم نقم جميعاً أفراداً ومسؤولين ومؤسسات، بواجبنا في إصلاح التعليم والتوجيه الديني والتركيز على الحوار والتعايش، مع كل ثقافة مهما كانت مختلفة عنا[1].

إن الخروج من هذا المأزق التاريخي، في العودة إلى التربية القرآنية والسنة ومنهاجهما السماوي لإعداد أجيال واعية متفتحة مدركة لمسؤولياتها، فنكشف عما فيهما من محبة وخير وتسامح ونور، وإخاء ورحمة، وينبغي أن نواجه الواقع ونقوّمه، ولا نيأس من محاولات إصلاح ذات البين، ولا نخجل من هذا الوضع ونغرس رؤوسنا في التراب، بل يجب أن نتحمل مسؤولياتنا كاملة، ونكون دائماً متفائلين، واثقين بالمستقبل.

إن العالم لم يُهيأ يوماً لتقبل رسالة الحق، كما هو مهيأ اليوم، فلقد سقطت الآيديولوجيات الإلحادية في العالم، وبقي الإنسان الحر يبحث عن ذاته في ركام العقائد المتهافتة، وقد أيقن العالم أن رموز الإلحاد السالفة لم تكن إلا آلهة كاذبة، وهو في طريقه إلى إعلان كلمة الحق: لا إله إلا الله ... ويوشك أن يسمع العالم تتمة الشهادتين: محمد رسول الله. قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقّ﴾ (سورة فصلت/53)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى

(1) رفعة سيد أحمد، دار الملتقى للطباعة والنشر، قبرص، 1994، ص105.

اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (سورة التوبة/105).

والجدير بالذكر أن التطرف لا ينمو، ولا يتعاظم تأثيره إلا في ظل الإفلاس السياسي والفكري، ومنه تراجع الدولة، ولا نعني به القطر، بوصفه مشروعاً توحيدياً، وكذلك انهيار العقائد والأفكار والمبادئ التي كانت تأطر الجماهير، وتدفعها لبناء جنتها على هذه الأرض. إن العودة إلى الشعار الديني وحده، دون وعي وفهم وإدراك سليم، لا يعني أكثر من الارتداد نحو (المقدس) باعتباره (مخرج النجاة) من الهزيمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم الأخلاقية.

وفي أيام ازدهار العمل السياسي وحرية الفكر والتعبير، في أي من البلدان، كان التطرف بمختلف أشكاله الأصولية، هو التطرف الأضعف في الصراع، وكانت الأحزاب والمنظمات والأنظمة التي ترفع الشعار العقائدي تحتل المسرح السياسي، وتقود حركة المجتمع، وبقدر ما ظهر إفلاس هذه القوى في برنامجها السياسي والاقتصادي، التي حملت راية التغيير في اتجاه التقدم وبناء القوة الذاتية ومواجهة المشاريع والمخططات والسياسات المعادية، كان الفراغ يستدعي التطرف الديني، باعتباره الملجأ الأخير لبعض الجماعات، مما يعبر عنه بنظرية ملء الفراغ.

فالتطرف هو إذن، ابن شرعي للفراغ السياسي والثقافي والتفكك الاجتماعي، وللهزيمة الرسمية في المواجهة مع المشروع الصهيوني، الذي يهدف إلى تدمير القيم الإنسانية، والتطرف هو العجز عن المواجهة والاندحار في مواجهة الغرب الخصم، وهو أيضاً الفشل في صياغة مشروع سياسي وطني أو قومي، بحيث يمثل ردة فعل قادر على المقاومة واستمرار الحياة.

ونؤكد أن التطرف الديني، حيثما ظهر، سواء في بيئة إسلامية أو في بيئة مسيحية، أو يهودية، هو شهادة على فشل وعجز النظام السياسي في بناء (الدولة)، بوصفها الحاضنة الأولى، والمرجع الأخير لجميع أبنائها الذين سينتقلون معها، وبها من رعايا الطوائف والمذاهب (والعشائر) إلى مرتبة المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات. إن فوز انتخابات الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، في مهزلة الصراع الحزبي، كانت وراءه المؤسسة المسيحية المتطرفة التي دعمته مادياً وإعلامياً، وتقوده لمعاداة كل معتدل، يدافع عن حقوقه ووجوده الطبيعي.

ولم تكن المجتمعات دولاً من قبل، ولم تكن موحدة، بل كانت وما زالت، تحمل عوامل الانقسام في ذاتها، والدول إنما قامت (أو أقيمت) فيها بقرارات سياسية، هي محصلة الصراع بين الطموح الوطني محدود القدرات، والمصالح الاستعمارية داخل بيئة عشائرية، في الغالب الأعم، ترتكز إلى قاعدة هشة من الائتلافات الطائفية والمذهبية والحزبية، وتحركها المصالح والمنافع والحاجة إلى حماية الذات. غير أن الدول أو الدويلات حالياً، هي كيانات سياسية أنشأها الصراع بين الطموح إلى الاستقلال وإجلاء المستعمر، والرغبة في التحرر الاقتصادي والثقافي والإمساك بالقرار الوطني الذي يكون الشخصية الوطنية، ومن أجل الخروج من أزمة التطرف السياسي، ينبغي أولاً احترام آدمية الإنسان، بحيث يكون شريكاً وطرفاً سياسياً في دولة الجماهير، بوصفه عامل توحيد، وبوليصة تأمين للحياة المشتركة المبنية على إعطاء الحقوق مقابل الواجبات.

ونخلص إلى القول إن الدين الإسلامي وبقية الأديان السماوية، وكذلك المذاهب والحركات الإصلاحية، لا تتحمل مسؤولية التطرف أو المتطرف، لأن التطرف نابع من خلل في الفهم، ومن معاكسة الحقيقة، وقصور في التحليل حيال المسائل والأدلة الدامغة التي لا تقبل التأويل، فالتوجهات السياسية من دول المركز ووفق المنظور الليبرالي المسيطر على الإعلام الغربي، أخذت تكيّف المفاهيم والمصطلحات بما يحقق أهدافها ويرسم سياستها، مما لم يعد خافياً، ولا ينطلي على أحد، غير أن منطق القوة يفرض نفسه، وأن الضعيف المغلوب على أمره، ليس له إلا السمع والطاعة.

ومن منظور تاريخي، كان الانبعاث الديني الذي تقوقع في مفاهيم الأصولية والسلفية، في عدد من مناطق العالم، ردَّ فعل ضد الاتجاهات العلمانية، والشيوعية وغيرهما، منذ الحرب الباردة، حتى السبعينات والثمانينات، وكان شعار الانبعاث الديني إعادة التوكيد على القيم الأصيلة دينياً واجتماعياً من منظورها المعرفي التراكمي، وقد وجدت هذه الدعوات، أصداء واستجابة من بعض الأنظمة السياسية، فتبنّتها في محاولة للحفاظ على الذات، وخوفاً من الضياع في ظل التيارات، التي لا تبقي ولا تذر.

وفي مطلع التسعينات، ومع التقدم الكمي والكيفي في ثورة الاتصالات وانتقال المعارف عبر مختلف القنوات، تغير الخطاب السياسي الديني الإسلامي، بعد تراجع

الآيديولوجيات نحو الاعتدال، ومن أجل بناء حركة فكرية واجتماعية وسياسية أكثر تحرراً وقبولاً للجدال والحوار، بين المذاهب التي تُعرف بالتشدد، وتوصف بالتطرف[1].

بعض المقترحات والتوصيات

1. العمل على إيجاد برامج علمية وثقافية هادفة وموجهة، يقضي فيها الشباب أوقات فراغهم.
2. قيام المجتمع بتوفير فرص التعليم والعمل والعلاج والسكن والمواصلات للشباب، في إطار خطط وبرامج مدروسة.
3. العمل على تأليف كتب منهجية، تعالج هذه القضايا، وتتماشى والعقلية والنضج الفكري ومستوى التحصيل في كل مرحلة تعليمية.
4. استحداث برامج علمية توجيهية من خلال وسائل الإعلام المتنوعة، تتناول مناقشة الظواهر والشوائب التي تنسب إلى الدين، وتصدرها وتروج لها أطراف خارجية، بقصد إضلال وإلهاء جيل الشباب عن قضاياهم الأساسية في مقارعة التخلف ومواكبة التقدم، و إعداد جيل متمسك بالمبادئ الإسلامية السمحة، المبنية على التفاهم والتسامح والحوار واحترام الرأي الآخر، والعمل على توعية الشباب بالأخطار التي تحدق بأمتهم، ومواجهة الإمبريالية التي تتطلع إلى السيطرة واستغلال ثرواته.
5. تكليف كوادر علمية أكاديمية للدخول في حوار علمي مع أصحاب الفكر المتطرف، مبني على الاحترام وعدم اللجوء إلى العنف والترهيب في فرض توجه أو فكر معين.

(1) صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1999، ص215.